محاولة تحليل و تقييم تجربة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- التجربة اليابانية نموذجا –

عبد الجليل مقدم

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة بشار

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و أهم المشاكل التي تواجهها، فضلا عن الحلول المقترحة للنهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره التنموي،خاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة ناهيك عن قدرتها الاستيعابية الكبير للأيادي العاملة،وانخفاض حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل،الأمر الذي جعل من هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، القيمة المضافة الإجمالية.

Résumé:

L'importance des petites et moyennes entreprises (PME) dans le soutien du développement économique vient de leur rôle dans la création de nouveaux emplois et leur participation à la valeur ajoutée totale. Cela donne à la PME un statut de premier plan dans les économies développées et en développement en fournissant les moyens nécessaires pour développer ce genre de sociétés. Cette étude en lumière sur la situation actuelle et les problèmes auxquels font face les PME en Algérie, en plus de quelques suggestions.

Mots-clés: Petites et moyennes entreprises, le développement économique, le total de la valeur ajoutée.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء لذا تحضا هذه المؤسسات بالاهتمام البالغ من طرف الحكومات وأصحاب القرار والسياسيين بصفة عامة والباحثين بصفة خاصة، فأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية الاقتصادية أصبح أمرا يشهد به العالم بأسره، حيث أنها تمتلك محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة ، قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة بالنسبة للدولة التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية ، لذا حضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية ضمن مختلف البرامج والاستراتيجيات التنموية خاصة في الدول الأكثر تطورا ، بحيث أصبحت مصدرا معتبرا للتشغيل إذ تساهم في توفير مناصب الشغل وزيادة الإنتاج الوطني.

وتعاني الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من مشاكل البطالة، ليس فقط من حيث فرص العمل المتاحة، ولكن أيضا لتزايد أعداد المتخرجين و طالبي العمل سنة بعد أخرى، هذا الوضع وتبعاته أملى على المجتمع الجزائري البحث عن كل الإمكانيات لإتاحة فرص العمل و المزيد منها في غير المجالات الحكومية و القطاع الحكومي .و كان الاتجاه إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد محاور العلاج لهاته الأوضاع، لكن هذه المؤسسات ليست اتجاه خاص بالجزائر فقط، و لكنه اتجاه عالمي في التنمية نتيجة التطور التكنولوجي و ارتفاع تكلفته و الحاجة إلى التكامل بين مختلف الأنشطة.

إشكالية البحث: ضمن هذا الإطار تندرج إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:**"الى أي مدى نجحت تجربة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،وما هي المساهمة التي قدمتها للاقتصاد الوطني ؟**

فرضيات الدراسة:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة في الاقتصاد الوطني لما تمتلكه من خصوصية كتوفير فرص العمل ومنافسة المنتجات الأجنبية؛
- تجربة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم تحقق نجاحا كبيرا خاصة إذا ما قورنت بالتجربة اليابانية والايطالية أو الهندية و المصرية.

أهداف الدراسة:

- محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى أهم الإستراتيجيات التنموية الفعّالة.
- تحديد التوجه الجديد للجزائر في الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وأهم إجراءات الدعم التي إستفاد منها هذا القطاع .
- تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من بداية دعمها و الإعتناء بها وصولا إلى أهم العقبات و المشاكل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرورا بفهم عوامل نجاحها في بعض الدول المتقدمة و النامية.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع من خلال جمع واستخدام وتحليل الإحصائيات و التقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أو في دول أخرى. و المنهج الاستقرائي لسرد بعض التجارب الناجحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية و المتقدمة ، وعرض التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني.

1- مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أ- تعريف البنك الدولي :

يصنف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر أي مؤسسات مصغرة ، و التي يعمل فيا بين 10 إلى 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة ، وتلك التي يعمل فيها بين 50 إلى 100 عامل بالمشروعات المتوسطة .أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمارات مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

ب- تعريف منظمة العمل الدولية:عرفتها منظمة العمل الدولية على أنها" وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج و توزع سلعا و خدمات و تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية" وهي المؤسسات التي يعمل بها 50 عامل وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض القطاعات ، على أن يزيد رأس مال المنشأة عن 100000 دولار[2].

ج- **تعريف الجزائر :**في الجزائر، وبالرغم من أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحديث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم 18/10 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تعرف على أساسه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان شكلها القانوني بأنها : مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات و التي:

- تشغل من 01 الى 250 شخص ؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي2 مليار دج ، أو لا يتعدى اجمالي حصيلاتها(ميزانيتها) السنوية 500 مليون دج ؛

و يأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسات مصغرة ، صغيرة، و متوسطة في نص هذا القانون على النحو المحدد في الجدول التالي [3]:

الجدول رقم (1): ملخص عن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون 18/01

المؤسسات	فئة العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المتوسطة	250-50	200 مليون – 2 مليار دج	100 – 500 مليون دج
الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون دج
مصغرة	09-01	أقل من 20 مليون	أقل من 10 ملايين دج

المصدر:عبد الرحمان بابنات،ناصر دادي عدوان،"التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، دار المحمدي العامة،الجزائر،2008،ص121.

1-2-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مشاكلها و التحديات التي تواجهها

إن الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لا تجعلها بمنأى عن العديد من المشاكل والصعوبات سواء داخل المؤسسة في حد ذاتها أو خارجها ،كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات مختلفة تتمكن من تخطي بعضها وترافقها تحديات أخرى طوال حياة المؤسسة .

أ - أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- المساهمة في توفير مناصب العمل و التقليل من حدة البطالة فعلى سبيل المثال في ايطاليا تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 90% من مجموع المؤسسات العامة و تساهم PME/ PMI بـ 81%في توفير مناصب شغل و 58.8 %في خلق القيمة المضافة.
- دعم الصادرات من خلال سد جزء من الطلب المحلي و بالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من ميزات نسبية و وفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث تساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا[4].
- تنمية الطلب على السلع الإستهلاكية
- تنويع الإنتاج الصناعي
- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة
- تحقيق التنمية الجهوية والتخفيف من المشكلات الاجتماعية

ب- مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ب-1- المشكلات والصعوبات التمويلية: يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب وبشروط مسيرة عند تأسيس أو توسيع مشروعاتهم، وحتى عند توفر مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها مما يؤدي إلى بروز مصاعب حقيقية أمامها وبالتالي فشل جهودها في إدخال التقنيات الحديثة، ويمكن اختصار المشكلات التمويلية في ثلاث نقاط:

- المشاكل المتعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع.
- تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.
- مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

ب-2-المشكلات والصعوبات الإدارية:

- **إجراءات التأسيس** :يتعرض المستثمرين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.
- **تعدد الجهات التي يتعامل معها المشروع الصغير منها:** التأمينات الإجتماعية، الصحة و البيئة، التموين والكهرباء.
- **الضرائب** :أبرزها إنحياز قوانين الإستثمارات المطبقة في العديد من الدول إلى المشروعات الكبيرة وخاصة في موضوع الإمتيازات والإعفاءات الضريبية، في حين لاتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات، لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين و بأي تسهيلات أخرى.
- **غياب التنسيق:** ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- **مشاكل محاسبية** :غالبا ما يكون صاحب المشروع غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له بعض المشاكل مع الجهات السيادية مثل:مصلحة الضرائب.

- **عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية:** في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.
- **ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات :** خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة شروط السلع المنتجة، ولوائح العمل والمنافسات الإجتماعية...إلخ.

ب-3-المشاكل التسويقية:

تتعلق بكيفية التعريف بمنتجات المشروعات وفتح الأسواق أمامها مع تدني المهارات التسويقية والترويجية لأصحابها، مع عدم الحرص على جودة المنتوجات، وغياب الشركات المتخصصة في التسويق[5].

2- بعض التجارب الناجحة للدول المتقدمة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر كل من اليابان وإيطاليا من أبرز الدول المتقدمة التي خاضت تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنجاح، وكان لهذا النوع من المؤسسات الفضل في تقدم هذه الدول اقتصاديا وسنعرض من خلال هذا المحور تجربة إحدى هاتين الدولتين ونستخلص أهم الدروس المستفادة منهما.

2-1- التجربة اليابانية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحدة من انجح التجارب العالمية، فنهضة اليابان الصناعية ليست كما يظنها الكثير أنها قد قامت على المؤسسات الكبيرة والعملاقة بل في الحقيقة أنها قد قامت معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث استمرت هذه الأخيرة في تقديم أكبر فرص للعمالة واحتفظت دائما بدور الرائد في جميع قطاعات الصناعة، بل أصبحت عصب الحياة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الكبرى، لما تتميز به من قدرة على التكامل والتعاقد من الباطن[6]. وبالإضافة إلى ذلك فإن لها دورا أساسيا في الابتكار وخلق صناعات جديدة وتشجيع المنافسة في السوق، مما يؤدي إلى الرفع من تنافسية المنتج الياباني في كل من السوق المحلية والعالمية.

أ- تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

مر الاقتصاد الياباني بعدة مراحل أخذت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة، فابتداءا من سنة 1945 وحتى سنة 1954 قامت اليابان بإعادة اعمار اقتصادها، وذلك عقب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وتلتها الفترة مابين 1955 و 1972 حيث عرفت خلالها اليابان نموا اقتصاديا كبيرا. وشهدت سنة 1963 إصدار القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد ورد فيه لأول مرة تعريف واضح ومحدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومحاولة تذليلها .

أما الفترة مابين 1973 و1984فكانت مرحلة النمو المستقر وذلك مع الأزمة الأولى للبترول سنة 1973، وعرفت الفترة مابين 1986 و1999 بالمرحلة الانتقالية الأولى حيث شهد الاقتصاد الياباني سنة 1985 كسادا وانخفاضا في قيمة الين، الأمر الذي أدى إلى تدمير بعض الصناعات لذا قامت اليابان بإصدار قانون مؤقت سنة 1986 يهدف إلى وضع إجراءات تحويل المشاريع إلى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في المناطق التي تضررت بالكساد الاقتصادي، ومنذ سنة 2000 يشهد الاقتصاد الياباني المرحلة الانتقالية الثانية التي تميزت بزيادة عدد المؤسسات التي تعمل في الأنشطة المختلفة وحتى داخل النشاط الواحد، فقد تم التحول من الانتاج الكبير للسلع المتشابهة إلى الانتاج الصغير لعدد متنوع من المنتجات.

اعتمدت اليابان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي 99% من عدد المؤسسات وتشغل حوالي 71% من اليد العاملة، يكمن دورها الأساسي في إنشاء الصناعات الجديدة، المساهمة في توفير فرص العمل، إحياء الاقتصاد الإقليمي، وكذا تشجيع التنافس في الأسواق [7].

ب- أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بالقدرة على التكامل والتعاقد من الباطن باعتبارها صناعة مغذية،وبتقسيم التخصص في الإنتاج لعبت كثير من المؤسسات دور المورد الخاص للشركات الكبرى، بالإضافة لاعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة والابتكارات.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بظواهر أساسية أدت إلى تفوقها

-التخصيص: فالفرد الياباني يتصف بالدقة والتخصص في العمل، فكل عامل يقوم بعملية بسيطة ومن تم ينهض بها.

-التركيز: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم إلى جوار بعضها البعض وتكمل عمل بعضها البعض.

-الاتصال الوثيق مابين المنتج والتاجر: تم إصدار قانون المشاركة (Tie-up low) بحيث تمر عملية التكامل بثلاث مراحل هي التبادل، التطوير ثم مرحلة التسويق، وتوضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجار إذ يقتصر المنتج على الانتاج فحسب ويأخذ التاجر على عاتقه عملية تسويق وبيع المنتج.

ج- برامج وسياسات الحكومة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اهتمت الحكومة اليابانية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لإدراكها أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية، وقد اتخذت لذلك عدة قوانين، اجراءات وسياسات، ولعله من اللازم أن نسلط الضوء على المجالات التالية:

-في مجال التمويل: حيث تتعدد مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات ويمكن ذكر مايلي:

- هيئات التمويل الحكومية: وهي تمنح القروض لهذه المؤسسات ولديها فروع في مختلف مناطق البلاد.
- البنوك التجارية: وهي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم به Credit Guarantee Corporation وهي تمتلك 52 فرع منتشرة عبر مناطق البلاد، ويهدف هذا النظام إلى تسهيل الحصول على القروض من مؤسسات التمويل [8]

-في مجال الدعم الفني: يوجد نظام خاص بالدعم الفني لهذه المؤسسات يقدم الخدمات الإرشادية تشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية.

-في مجال التدريب: حيث تم إنشاء معهد خاص تناط له مهام تنفيذ برامج تدريبية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-سياسة الإعفاء من الضرائب: الإعفاء من ضريبة العمل وضريبة العقارات، تخفيضات على ضريبة الدخل وضريبة الأرباح غير الموزعة، وإقامة نظام ضريبي يشجع الاستثمارات الصغيرة في المناطق النائية.

-نظام الحماية من الإفلاس: حيث يقوم على هذا النظام مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق المساهمة بقسط تأميني يدفع شهريا.

د- الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان تعتمد على الدعم المباشر للدولة من خلال الدعم والمساندة وتذليل العقبات التي تواجهها هذه المنشآت وذلك بالتنسيق مع الحكومة المعنية.

وما يميز التجربة اليابانية أيضا التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل، من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة.

بالإضافة إلى ذلك تتميز التجربة اليابانية بالعمل المنظم من أجل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط داخل اليابان بل خارجه أيضا، حيث أنشأت الحكومة العديد من المكاتب حول العالم والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لأصحاب تلك الشركات عن الأسواق الأخرى والفرص المتاحة بها، بالإضافة إلى أنها تقدم المنتج الياباني من هذا القطاع للأسواق الأخرى.

3- التجربة الجزائرية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول

3-1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد بذلت الحكومة الجزائرية جهدا كبيرا لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. حيث قامت الحكومة بإصلاحات بارزة لتعزيز الإطار القانوني و التشريعي من أجل خلق بيئة عمل مساندة لأنشطة هذا القطاع، فأنشأت بذلك وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2000، وهي الدولة العربية الأولى التي تنشئ وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وقد سطـــــرت هذه الوزارة و طبقت إستراتيجية متكاملة لتحسين و تطوير البيئة الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث شملت هذه الإصلاحات إصدار قوانين ذات أهمية بالغة مثل : قانون تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، قانون ضمان القروض، قانون حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

والمتتبع للسياسة الاقتصادية بشكل عام و السياسة التصنيعية بشكل خاص في الجزائر يجد أنها مرت بثلاثة مراحل رئيسية[9] :

- ✓ الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة إلى غاية نهاية السبعينيات و التي تميزت بتبني النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- ✓ فترة الثمانينات و التي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تصحيحه من جديد.
- ✓ فترة التسعينيات إلى يومنا هذا و التي تميزت ببداية التحول من فكرة الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

شهد مطلع التسعينات زوال التوجه الاشتراكي بعد صدور دستور 1989 ، و بذلك أصبح هناك تعامل جديد مع الاستثمار الخاص بأسلوب يتميز بالانفتاح على اقتصاد السوق، وقد شهدت الفترة ما بين 2009/2001 نموا حقيقيا وفعّالا ، واعتمادا على البيانات والنشرات التي تقدمها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية يمكننا أن نوضح تطور نمو المؤسسات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(2): تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر بين(2001- 2009)

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المجموع	التطور%
	العدد	%	العدد	%		
2001	788	0.4	179893	99.6	180681	-
2002	788	0.4	189552	99.6	190340	5.3
2003	788	0.3	207949	99.7	208737	9.6
2004	778	0.3	225449	99.7	226227	8.3
2005	874	0.3	245842	99.7	246716	9
2006	939	0.3	269806	99.7	270745	9.7
2007	666	0.2	293649	99.8	294315	8.7
2008	626	0.2	321387	99.8	322013	9.4
2009	591	0.2	345902	99.8	346493	7.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :

http//:www.pmeart-dz.org تاريخ آخر إطلاع 2015/02/25

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة أكثر من 99% من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فلا تمثل إلاّ نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 0.2% ، حيث بقي عددها ثابتا خلال السنوات 2001 و2002 و2003 ويقدر هذا العدد 788 مؤسسة ، حتى أصبح 591 في سنة 2009 (منها 185 مؤسسة في القطاع الصناعي) ، الأمر الذي يفسر أن التوجه الذي إتخذته الجزائر من بداية الثمانيات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الإقتصادية الجزائرية .

3-2-أساليب دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والمؤسسات التابعة لها

لقد أنشأت الجزائر إعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إبتداءا من سنة 1993وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب-مشاتل المؤسسات:

تم انشاء مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا تطبيقا لنص المادة 12 من القانون التوجيهي رقم 01_18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم صدر المرسوم التنفيذي رقم 78/03 في 23 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمشتلة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي[10].

ج- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو جهاز استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، ويتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

د-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر هذه الوكالة أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ - أجهزة دعم الاستثمار

هـ-1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهو يهدف لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها في تلك الفترة لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ،وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل.تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار الممنوح من طرف هذا الصندوق بخمسة (5)ملايين دينار كحد أقصى ، بينما الحد الأدني للمساهمة الخاصة في مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع فيحدد حسب المستويين للمبلغ الإجمالي لقيمة الاستثمار، و التي نلخصها في الجدول التالي[11]:

الجدول رقم (3) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الخاص بـ CNAC

نمط التمويل	تكلفة الإستثمار	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	**أقل من أو يساوي مليونين دينار جزائري**	10%	20%	70%
المستوى الثاني	**يفوق مليونين و أقل من أو يساوي خمسة ملايين دينار**	05%	25%	

المصدر: مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، مرجع سابق، ص15

هـ-2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم تأسيس الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي 96ـ296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة كافة نشاطات هذه الوكالة، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أما عن كيفية تمويل المشاريع فتأخذ ثلاث أشكال تمويل ذاتي وثنائي وثلاثي ونوضحها أكثر في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4): الهيكل المالي للتمويل الثنائي الخاص بـ ANSEJ

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول	أقل أو يساوي 2.000.000دج	75%	25%
المستوى الثاني	يفوق 2.000.000 دج ولا يتجاوز 10.000.000 دج	80%	20%

الجدول رقم (5): : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الخاص بـ ANSEJ

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية		القروض بدون فائدة	القرض البنكي	
		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		الم. الخاصة	الم. الأخرى
المستوى الثاني	يفوق 2.000.000 دج ولا يتجاوز 10.000.000 دج	8%	10%	20%	72%	70%
المستوى الأول	أقل أو يساوي 2.000.000دج	5%		25%	70%	

المصدر:مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، مرجع سابق، ص16.

هـ-3- الوطنية لتطوير الاستثمارANDI :

تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. تقوم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بدعم و تمويل المشاريع الاستثمارية و فق المستويات التي يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (6): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الخاص بـ ANDI

مستويات التمويل	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	لا يتجاوز 1.000.000 دج	5%	25%	70%
المستوى الثاني	عندما تفوق 1.000.000 دج ولا تتجاوز 2.000.000 دج	10% ؛ 8%	20%	70% ؛ 72%
المستوى الثالث	عندما تفوق 2.000.000 دج ولا تتجاوز 3.000.000 دج	15% ؛ 11%	15%	70% ؛ 74%
المستوى الرابع	عندما تفوق 3.000.000 دج ولا تتجاوز 4.000.000 دج	20% ؛ 14%		65% ؛ 76%

المصدر : مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، مرجع سابق، ص17

هـ-4- لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار CALPI :

تأسست هذه اللجنة بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15، المتعلقة بكيفيات الضمان والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين وهي مكلفة بالإجابة على كل الطلبات في مجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

3-3- تحليل وتقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عند نهاية السداسي الأول لسنة 2013، بلغ اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 934 747 مؤسسة، منها 387 747 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أي بنسبة 99.93% من وهي بهذا تشكل غالبية التعداد وهي مؤسسات تنشط في شتى المجالات الاقتصادية ، وهي تضم 964 441 أشخاص معنوية أي حوالي 60%، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ18.27% أما النشاطات الحرفية فبلغت نسبتها 22.57%.

وتنشط هته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في عدة نشاطات مختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات للسداسي الأول 2013
الفلاحة والصيد البحري	4458
المحروقات، الطاقة، المناجم، والخدمات المتصلة	2217
البناء والأشغال العمومية	147005
الصناعة التحويلية	70840
الخدمات	217444
المجمـــوع	441 964

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم23، بتصرف

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أول قطاع تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع الخدمات بـ 217 444 مؤسسة، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ147005 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة به، في حين تحتل الصناعة التحويلية المرتبة الثالثة بـ 70849 مؤسسة. هذه الأخيرة تتفرع حسب الفروع كما يلي[12]:

- الصناعة الغذائية: 021 22 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- صناعة الخشب والورق: 157 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- الحديد والصلب: 875 10 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- مواد البناء: 337 9 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

والجدير بالذكر هنا أن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى لا يعني بقاء نفس المؤسسات في النشاط وإنشاء مؤسسات جديدة دوما، إذ تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية دائمة من إنشاءات جديدة، وفيات وإعادة تنشيط. ويعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيات معتبرة خلال كل سنة، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (8.3): وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات للسداسي الأول 2013
الفلاحة والصيد البحري	21
المحروقات، الطاقة، المناجم، والخدمات المتصلة	7
البناء والأشغال العمومية	678
الصناعة التحويلية	236
الخدمات	1 045
المجمـــوع	1 987

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم23، مرجع سابق،بالتصرف.

يتضح من الجدول السابق العدد الهائل لوفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة مابين نهاية السداسي الأول 2012 والسداسي الأول 2013، حيث العدد المرتفع من المؤسسات المشطوبة هو في قطاع الخدمات والذي بلغ 1045 مؤسسة ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد 678 مؤسسة وبالتالي يمكن إرجاع سبب إخفاق وفضل هاته المؤسسات إلى عدة معوقات تحول دون **نجاح تجربة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهمها:**

- ✓ **السلوكات والضغوط والبيروقراطية الإدارية التي يواجهها أصحاب المؤسسات .**
- ✓ ولعل من أبرز المشاكل التي تواجه وتعيق تطور ونجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي : **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** والتي يمكن تلخيص أسبابها في النقاط التالية:

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية و المركزية في تقديم القروض.
- ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، و دراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى و تقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما يجعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة؛
- غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛
- غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛
- غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية و المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة.

✓يلاحظ أن المستثمر يتحمل أعباء كثيرة في مرحلة إنشاء المؤسسة، سببها تعقد أنظمة التسيير وضعف/عدم مرونة المحيط ونقص المعلومات، كما أن تنفيذ الإجراءات يستغرق وقتا طويلا من الزمن، بالإضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق. ولو نظرنا إلى نفس الإجراءات في بريطانيا مثلا نجدها أيسر في الإنشاء، وذلك من خلال السماح بإنشاء مؤسسات مسبقا تكون جاهزة للتشغيل فورا بعد تقديم المقاول لوثائقه، وبالمقابل تقدم له التوجيهات اللازمة لإنجاح المشروع. أما في فرنسا فقامت السلطات العمومية منذ أواخر السبعينيات بالعمل على تحسين محيط المؤسسات تدرجيا قصد تحرير عملية

إنشاءها. وتبعا لذلك، قدمت في سنة 1997 عدة تدابير تهدف إلى تبسيط إجراءات الإنشاء، وكمثال على ذلك : تتم حاليا عملية القيد في السجل التجاري خلال 24 ساعة فقط.

✓ وإذا ما قمنا بمقارنة بين المؤسسات (التجربة)اليابانية، فإنه يسجل أن الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري أضعف بكثير مقارنة بنظيراتها في الدول الناجحة في هذا المجال، حيث يتراوح معدل الاستدانة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول كإيطاليا وفرنسا... ما بين 56 و 69.5% حسب إحصائيات سنة 1995[13]. كما أن هذا المعدل في **اليابان** يصل إلى 74.5%، وإلى 54.5% في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ يفسر هذا المعدل في اليابان بتفادي البنوك تمويل المؤسسات الكبرى، الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن زبائن جدد. فتوجهت البنوك اليابانية بشكل مكثف إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بينما يفسر ارتفاع معدل الاستدانة في الولايات المتحدة الأمريكية بسهولة دخول هذه المؤسسات إلى السوق المالية ومن ثم وجود بدائل تمويل عديدة.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه من عرض للمعطيات وتحليل للنتائج يمكن الإقرار بالدور الهام للمؤسسات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية، و الجزائر كباقي دول العالم التي أدركت أهمية هذا القطاع وعملت على دعمه وتنميته بشتى الهيئات، البرامج والسياسات.

وعلى الرغم من بعض النتائج المشجعة التي سجلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أن هذا الأخير لايزال يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، ويمكن أن يعزى هذا التخلف إلى المعوقات التي تعترض إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ولكي تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور المنوط بها لابد من معالجة تلك المشاكل والمعوقات وذلك بالاستمرار في دعمها وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.

التوصيات:

✓ وضع سياسات ملائمة وتوفر أجهزة تنفيذية لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير الظروف الملائمة لتطوير هذه المؤسسات لايكفي، إنما يتطلب أيضا المراقبة المستمرة لمختلف مراحل تنفيذ السياسات والبرامج، للوقوف على نقاط القوة و الضعف لمحاولة معالجتها في الأوقات المناسبة.

✓ لا بد من تقديم المساعدة الفنية عن طريق خبراء في مجال صياغة القوانين والأنظمة وأساليب العمل الملائمة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمساعدة الموظفين المحليين لهيئات تطوير هذه المؤسسات في تنفيذ برامج الدعم.

الهوامش والإحالات:

[1] - هايل عبد المولى، **" دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "** ،رؤية اقتصادية ، الأردن، ص05.

[2] - نعرورة بوبكر و يحياوي مفيدة و آخرون، **"المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص03.

[3] - بابنات عبد الرحمان ، ناصر دادي عدوان،**"التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "**، دار المحمدي العامة،الجزائر،2008،ص121.

[4] - مدخل خالد، **" التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3،2012، ص05.

[5] - النجار فايز ، عبد الستار محمد علي، **"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص28.

[6] - اتشي شعيب ، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2008/2007، ص34.

[7] - **عبادي فاطمة الزهراء ،"مقومات تحقيق الاداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة،2007،ص51.**

[8] - راتول محمد ، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص7.

[9] - بلحمدي سيد علي ، مرجع سابق، ص58

[10] - وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. معطيات السداسي الأول 2013. ، ص33

[11] - بلمقدم مصطفى ، طويطي مصطفى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حوكمية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر2011، ص15.

[12] - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23 للسداسي الأول 2013،ص17.

[13] - قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.